الأمم المتحدة S/2018/1173

مجلس الأمن

Distr.: General
28 December 2018
Arabic
Original: English

حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨)

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) الذي أيّد فيه الاتفاقات التي توصلت إليها حكومة اليمن والحوثيين بشأن مدينة ومحافظة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى؛ وإنشاء آلية لتنفيذ اتفاق تبادل الأسرى؛ وبيان تفاهم بشأن تعز.

٢ – وينص الاتفاق المتعلق بمدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى على وقف فوري لإطلاق النار يغطي محافظة الحديدة وعلى إعادة نشر القوات، على أساس متبادل، من مدينة الحديدة والموانئ الثلاثة باتجاه مواقع متفق عليها خارج المدينة والموانئ في غضون ٢١ يوما اعتبارا من بدء نفاذ وقف إطلاق النار؛ والالتزام بعدم استقدام أي تعزيزات عسكرية إلى المدينة، والموانئ الثلاثة، والمحافظة؛ والالتزام بإزالة جميع المظاهر العسكرية من المدينة.

٣ – ونزولا عند طلب الطرفين، أذن مجلس الأمن في القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) للأمين العام أيضا بإنشاء ونشر فريق طلائعي، لفترة أولية مدتها ٣٠ يوما اعتبارا من تاريخ اتخاذ القرار، لرصد ودعم وتيسير التنفيذ الفوري لاتفاق ستوكهولم. كما أوكل للأمم المتحدة مهمة رئاسة لجنة تنسيق إعادة النشر التي كُلِّفت بالإشراف على وقف إطلاق النار وإعادة نشر القوات.

٤ – ويُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨) التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ القرار، بما في ذلك أي انتهاكات للالتزامات التي قطعها الطرفان، وذلك على أساس أسبوعي، وفقا لما دعا إليه الطرفان، حتى إشعار آخر. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ٢١ إلى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

ثانيا – نشر الفريق الطلائعي

٥ – أنشأت الأمانة العامة فريق تخطيط مشترك بين الوكالات لتقديم الدعم بسرعة لتنفيذ اتفاق ستوكهولم. وترأسُ إدارة الشؤون السياسية الفريقَ الذي يضم كيانات الأمم المتحدة المعنية من جميع فروع المنظمة. وعقد الفريق اجتماعات منتظمة من أجل توفير مجموعة تدابير الدعم اللازمة لتنفيذ الاتفاق في الميدان.

٦ – وعيّن الأمينُ العام اللواءَ المتقاعد باتريك كاميرت من هولندا رئيسا للجنة تنسيق إعادة النشر، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المتعلق بمدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى.

٧ – وبناء على طلب من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، عيّن كل واحد من الطرفين في الاتفاق ثلاثة ممثلين في لجنة تنسيق إعادة النشر. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، وصل رئيس اللجنة إلى اليمن مصحوبا بفريق طلائعي وأجرى على الفور مشاورات مع الطرفين. واجتمع السيد كاميرت مع أعضاء اللجنة من حكومة اليمن في عدن في ذلك اليوم. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع مع أعضاء اللجنة من الحوثيين في صنعاء. واستغل السيد كاميرت والفريق الطلائعي هذين الاجتماعَين الأولين مع الطرفين للتذكير بالالتزامات التي ينص عليها اتفاق ستوكهولم وبهدف اللجنة الذي يتمثل في كفالة الالتزام بوقف إطلاق النار، والتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية، وإعادة نشر القوات. ورحّب كلا الطرفين بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق ستوكهولم وبتيسيرها لتنفيذه، وتعهّدا بالتعاون بشكل تام مع رئيس اللجنة ومع الأمم المتحدة بشكل أعم.

٨ – وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وصل السيد كاميرت والفريق الطلائعي، الذي يتألف حاليا من ١٦ مراقبا دوليا، إلى مدينة الحديدة حيث يُقيمون حاليا ويعملون على تقدير وتحديد نطاق دعم الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق ستوكهولم. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع أعضاء الفريق الطلائعي مع السلطات في مدينة الحديدة وزاروا ميناءها للتعرف على بيئة العمل داخل المدينة، بما في ذلك على الطرق الشرقية والجنوبية المقطوعة للدخول إلى المدينة والخروج منها.

٩ – وفي تلك الأثناء، تحادث رئيس اللجنة بشكل مطّرد مع كلا الطرفين، شخصيا أو عبر الهاتف، لكسب ثقتهما وللتحفيز على عقد أول اجتماع مشترك للجنة في الحديدة، أو في محيطها المباشر، في أقرب وقت ممكن. وبعد إجراء مشاورات مكثفة مع الطرفين لتحديد موقع ملائم وآمن، تعهد الطرفان بضمان سلامة وأمن أعضاء اللجنة والفريق الطلائعي للأمم المتحدة وبتنسيق إزالة الألغام من أجل تيسير وصول ممثلي حكومة اليمن إلى المكان المحدَّد. وعُقد أول اجتماع مشترك للجنة يومي ٢٦ و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر في مدينة الحديدة.

١٠ – وحدد رئيس اللجنة توجّه الاجتماع بحث الطرفين على طي صفحة الماضي والتطلع إلى المستقبل. وبعد إجراء مناقشات إيجابية بشأن مشروع اختصاصات اللجنة وأساليب عملها، ناقش الطرفان التدابير الفورية الكفيلة ببناء الثقة التي يمكن اتخاذها للحفاظ على الزخم والنوايا الحسنة. وفي هذا السياق، كلّف الرئيس ممثلي اللجنة بتقديم خيارات مبتكرة بشأن كيفية إعادة فتح طرق النقل الرئيسية لتيسير وصول المساعدات الإنسانية وتحركات المدنيين للدخول إلى مدينة الحديدة والخروج منها. وعقب إجراء مناقشات بنّاءة، اتفق الطرفان على إعادة فتح الطريق بين صنعاء والحديدة لإنشاء ممر إنساني. واتفقا مبدئيا أيضا على إعادة فتح عدة طرق مغلقة أخرى تدريجيا. وتقرر أن تغادر أول قافلة للمعونة الإنسانية ميناء الحديدة في الساعة العاشرة صباحا من يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر.

ثالثا – الحالة في مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى

ألف – رصد وقف إطلاق النار في الحديدة

١١ – ستُشرف اللجنة على تنفيذ وقف إطلاق النار ما إن يكتمل تفعيلها. وستعمل أيضا على تفادي تكرار وقوع اشتباكات وعلى اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من حدة التوترات، عند الاقتضاء.

١٢ – وفي نفس الوقت، منذ أن دخل وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، حدث انخفاض تدريجي في أعمال القتال واستمرت الهدنة الهشة رغم تواصل وقوع حوادث إطلاق نار متفرقة. واستمر كل طرف من الطرفين في الزعم أن الطرف الآخر هو المسؤول عن إثارة أعمال القتال، وكذلك في تغيير مواقع نشر القوات التابعة لكل منهما وفي تعزيزها. واستخدم كلا الطرفين المنافذ الإعلامية لتوجيه اتهامات إلى الطرف الآخر بارتكاب انتهاكات لوقف إطلاق النار. ولكن رغم المزاعم التي نقلتها وسائل الإعلام والحوادث التي وقعت في الميدان، ترى الأمم المتحدة أن الجانبين قد التزاما إلى حد كبير بوقف إطلاق النار.

باء – إعادة نشر القوات

١٣ – من المقرر إعادة نشر القوات على مرحلتين من أجل إتاحة الوصول الفوري إلى المرافق الإنسانية الذي يكتسي أهمية حيوية. واللجنة بصدد مناقشة موضوع إعادة النشر، الذي يشمل الأطر الزمنية والمواقع والوحدات المزمع إعادة نشرها وطرائق التحقق والرصد، على النحو المنصوص عليه في اتفاق ستوكهولم.

جيم – تعزيز وجود الأمم المتحدة

١٤ – تُنتظر موافقة السلطات اليمنية المعنية على الاقتراح الذي قدمه برنامج الأغذية العالمي بشأن إدارة الموانئ. وفي إطار هذا الاقتراح، يعتزم البرنامج إيفاد خبراء في إدارة الموانئ من خبراء الأمم المتحدة إلى موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى لتقديم الدعم لمؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية. ويتوخى الاقتراح أيضا إيفاد رئيس تنفيذي للإشراف على جميع المسائل المتصلة بإدارة الموانئ ولاتخاذ قرارات بشأن المسائل التشغيلية، بالتشاور مع رئيس مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية، وذلك حسب الاقتضاء.

١٥ – ومنذ اتخاذ القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، عملت آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن على تعزيز العمليات الهادفة لرصد تفتيش الشحنات التجارية في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى. وفي الأجل القريب، ستوفد الآلية موظفين ومراقبين إلى الموانئ الثلاثة، بينما ستعمل الآلية في الأجل الطويل على تعزيز إمكانات التفتيش في هذه الموانئ باستخدام ماسحات متنقلة وماسحات لهياكل السفن. وإلى أن يتم إيصال الأفراد والمعدات إلى الموانئ، ستواصل الآلية رصد عمليات التفتيش في جيبوتي وفي غيرها من الموانئ الإقليمية.

١٦ – وفي انتظار أن يتوصّل الطرفان إلى اتفاق، ستقوم الأمم المتحدة بإيفاد خبراء في المحاسبة للعمل مع الجمارك في الموانئ ومع مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية للتأكد من تسجيل جميع الإيرادات، بما في ذلك الرسوم الجمركية ورسوم الموانئ، في الحسابات بشكل سليم ومن إيداعها في فرع البنك المركزي اليمني في الحديدة أو في حسابات أخرى حسب ما يتفق عليه الطرفان. إلا أن الطرفين لم يتوصلا بعد إلى اتفاق بشأن تفعيل الترتيبات المالية ولا تزال هناك خلافات بينهما بشأن عدد من المسائل ذات الصلة،

بما في ذلك بشـــأن دور الأمم المتحدة. ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مســـتعدا لتقديم الدعم، إذا طُلب منه ذلك، على تحويل الإيرادات المتأتية من الموانئ إلى البنك المركزي دعما للاتفاق.

رابعا – الحالة الإنسانية وإمكانية الوصول

١٧ – بعد اتخاذ القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، لم تطرأ أي تغييرات جديرة بالذكر على الحالة الإنســـانية عموما. ويحول الخط الأمامي الذي يمرّ عبر الطريق الرئيســي الرابط بين الحديدة وصـنعاء دون الوصـول إلى خمس مســـتودعات تابعة للأمم المتحدة وإلى مطاحن البحر الأحمر، حيث توجد كميات من القمح تكفي لإطعام ٣,٥ ملايين شـــخص لمدة شـــهر. ومع أن الطريق الرابط بين حجة والحديدة، وهو الطريق الوحيد الذي يتيح الدخول إلى مدينة الحديدة والخروج منها، لا يزال مفتوحا، فإن الطرق الرئيســية الأخرى ما زالت مغلقة، ومن بينها الطريق الساحلي، وطريق المطار، والطريق ٦٠، والطريق الرابط بين الحديدة وتعز.

١٨ – ولا يزال الازدحام في ميناء عدن للحاويات يثير عقبات أمام العمليات الإنســـانية. وظل لدى منظمة إنســـانية حوالي ١ ٠٠٠ حاوية في ميناء عدن للحاويات لمدة عدة أشـــهر مما أدى إلى تحميلها نفقات بلغت مليونَيْ دولار مقابل التخزين في الميناء والغرامات بسبب التأخير في إخراج الحاويات.

١٩ – واســـتمرت العقبات البيروقراطية التي تعرقل وصـــول المســـاعدات الإنســـانية بعد اتخاذ القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، بما في ذلك العقبات التي تعرقل منح تصاريح دخول إلى ١٨ موظفا من موظفي الأمم المتحدة في انتظار الحصول على موافقة الحوثيين.

٢٠ – ولا يزال ميناء الحديدة وميناء الصـليف مفتوحَين ويتواصـل العمل فيهما. أما ميناء رأس عيسـى فلا يزال مغلقا منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧. كما اســـتمرت العقبات البيروقراطية التي تعرقل الواردات من الوقود، رغم رفع القيود المفروضـــة على الواردات الغذائية. وفي ٢٣ كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٨، لم يُســمح لسـفينة تجارية تنقل الوقود بالدخول إلى ميناء الحديدة بسـبب اللوائح المرتبطة بمرسـوم حكومة اليمن رقم ٧٥ لعام ٢٠١٨، وذلك رغم أن الآلية قامت بتفتيش السـفينة في ٢٣ كانون الأول/ديســمبر ومنحتها ترخيصا بالدخول.

٢١ – ومنذ اتخاذ القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، رصـدت الآلية ثلاث عمليات تفتيش في المياه الإقليمية في جيبوتي: واحدة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، واثنتان في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقد منحت الآلية تراخيص لجميع السـفن التي خضـعت لعمليات التفتيش تلك. وفي سـياق منفصـل، قامت ســـفينتان، واحدة تنقل الوقود والثانية تنقل الأغذية، بتفريغ شـــحنتيهما في ميناء الحديدة، بينما أفرغت سفينة أغذية شحنتها في ميناء الصليف. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كانت هناك خمس سفن في ميناء الحديدة وسفينة واحدة في ميناء الصليف بصدد تفريغ شحناتها.

٢٢ – ورغم تحسُّـن قيمة الريال اليمني على مدى الشـهرين الماضـيين، لا تزال القوة الشـرائية متدنية في حين لا تزال أسعار السلع الأساسية الرئيسية، بما في ذلك الغذاء والوقود والأدوية، مرتفعة. وأصبح الدخل القومي في اليمن يعادل نصـــف ما كان عليه قبل آذار/مارس ٢٠١٥. ومنذ ٢١ كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٨، سجّل سعر صرف الريال اليمني ارتفاعا طفيفا من ٥٠٠ إلى ٥٢٥ ريال يمني مقابل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة.

خامسا – تبادل الأسرى

٢٣ – من أجل تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى، تم الاتفاق على إنشاء لجنة إشراف في السويد، وهي تتألف من ممثلين عن الطرفَين ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، عقدت لجنة الإشراف اجتماعَيْن منفصلين مع الطرفين: واحد في صنعاء والآخر عبر الهاتف. وينص اتفاق تبادل الأسرى على الإفراج على المحتجزين وتبادلهم بشكل متزامن باتباع خطوات محدّدة يتعين على الطرفين اتخاذها. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، قدّم كلا الطرفين إلى مكتب المبعوث الخاص ردودهما الأولية بشأن القوائم التي تلقّاها كل طرف من نظيره عن طريق مكتب المبعوث الخاص في ستوكهولم.

سادسا – الحالة في تعز

٢٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم كلا الطرفين إلى مكتب المبعوث الخاص قائمتين بأعضاء كل منهما في اللجنة المشتركة، على النحو المنصوص عليه في بيان التفاهم بشأن تعز. ويعتزم مكتب المبعوث الخاص عقد أول اجتماع مشترك للجنة المشتركة في مكان متّفَق عليه في مطلع شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

سابعا – ملاحظات

٢٥ – يكتسي حرص الطرفين على التقيد بالتزاماتهما والتعاون مع الأمم المتحدة أهمية بالغة لتنفيذ اتفاق ستوكهولم تنفيذا تاما. وحتى الآن، أبدى الطرفان تعاونهما عموما مع الأمم المتحدة ويسّرا إيفاد السيد كاميرت والفريق الطلائعي. وبرهن كلا الطرفين أيضا على حسن نواياهما فيما يتعلق بضمان شروع اللجنة في العمل، بما في ذلك بالقيام بأنشطة لإزالة الألغام وتوفير ضمانات أمنية لتيسير سفر ممثلي حكومة اليمن، وكذلك رئيس اللجنة والفريق الطلائعي، للمشاركة في أول اجتماع عقدته اللجنة المشتركة في الحديدة.

٢٦ – وأنا أحث الطرفين على مواصلة التحلي بروح التعاون هذه. وأشدد على أن إصدار التأشيرات وغيرها من التصريحات الإدارية اللازمة للمعدات في أوانها مهم للغاية من أجل نشر عدد إضافي من موظفي الأمم المتحدة لدعم التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم. ومن شأن ذلك أن يؤدي بدوره إلى تهيئة مناخ ملائم لاتخاذ الخطوات التالية التي تيسرها الأمم المتحدة بهدف وضع حد للنزاع. وأحث الطرفين أيضا على ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأصولها في جميع الأوقات.

٢٧ – ولا يزال دعم مجلس الأمن في غاية الأهمية لتنفيذ اتفاق ستوكهولم وللجهود التي يواصل مبعوثي الخاص بذلها من أجل استمرار العملية السياسية التي أُطلقت في السويد. ويظل التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض المسلك الوحيد الكفيل بوضع حد للنزاع في اليمن. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها الكامل لدور الأمم المتحدة، بما في ذلك للجهود التي يقودها السيد كاميرت على عين المكان في الحديدة. وهذا أقل ما تقتضيه منّا الحالة الإنسانية المتردية في اليمن والخسائر الفادحة التي يتكبدها المدنيون نتيجة للنزاع.